MED 2050

المتوسط في أفق عام 2050

دراسة استشرافية من إعداد Plan Bleu – رؤية شاملة

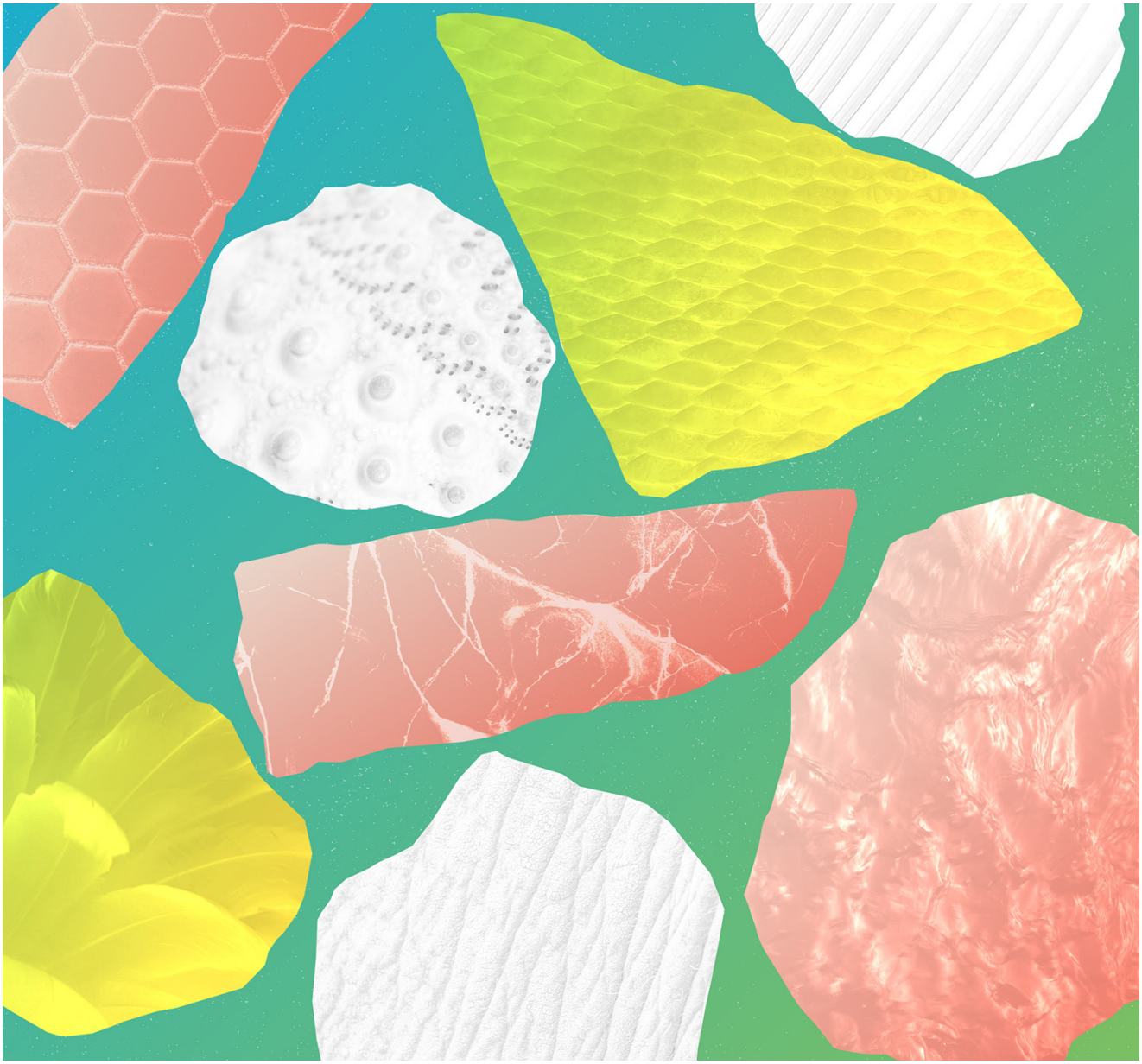

ONU programme pour l'environnement
Plan d'action pour la Méditerranée Convention de Barcelone
Plan Bleu
MED2050 Building the Mediterranean future together Construisons ensemble l'avenir de la Méditerranée لنبنِ معًا مستقبل المتوسّط

المؤلفون :
تم إعداد هذا الملخص من قبل جاك تيس، (Jacques Theys) بمساهمة كل من ديني لاكروا (Denis Lacroix) وخديجة أمين (Khadidja Amine).

مدير النشر :
روبن دوغرون (Robin Degron)

الاقتباس الموصى به :
MED 2050، المتوسط في أفق عام 2050، دراسة استشرافية لـ Plan Bleu – رؤية شاملة، جاك تيس، بمساهمة كل من ديني لاكروا وخديجة أمين، Plan Bleu ، 2025 ، مرسيليا، 19 صفحة.

تاريخ النشر :
كانون الثاني (يناير) 2025

تصميم وإخراج النشر :
ستوديو فريرو، (Studio Fréro) بدعم من كريستيل السلِفاني (Christelle El Selfani) (Plan Bleu).

ملاحظة قانونية :
لا تُعدّ التسميات المستخدمة وطريقة عرض المعلومات في هذا المستند تعبيرًا عن أيّ رأي صادر عن Plan Bleu أو برنامج الأمم المتحدة للبيئة / خطة عمل البحر الأبيض المتوسط (PNUE/PAM) أو أي منظمة مشاركة أخرى، بشأن الوضع القانوني لأي دولة أو إقليم أو مدينة أو سلطاتها، أو بشأن ترسيم حدودها أو تخومها. ولا تعكس الآراء الواردة في هذا المنشور بالضرورة وجهات نظر Plan Bleu أو برنامج الأمم المتحدة للبيئة / خطة عمل البحر الأبيض المتوسط أو المنظمات المساهمة.

حقوق النشر :
يجوز نسخ هذا المنشور كليًا أو جزئيًا، وبأي شكل كان، لأغراض تعليمية وغير ربحية، دون الحاجة إلى إذن خاص من صاحب حقوق النشر، شريطة الإشارة إلى المصدر. ويُقدّر Plan Bleu تلقي نسخة من أي منشور يستخدم هذا العمل كمصدر. ولا يجوز استخدام هذا المنشور لأغراض تجارية أو لإعادة البيع دون إذن كتابي من Plan Bleu.
© Plan Bleu 2025

تم تمويل هذا المشروع من قبل :

أولاً – المتوسط في أفق عام 2050 : لماذا؟ وكيف؟

تأسس Plan Bleu في عام 1977 باعتباره أحد الركائز الأساسية لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط (PAM)، في إطار برنامج الأمم المتحدة للبيئة (PNUE).

ومن بين مهامه الأخرى، يقوم Plan Bleu بإعداد دراسات موجّهة لصنّاع القرار ومكوّنات المجتمع المدني في جميع بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك التحليلات المتعلقة بالاتجاهات بعيدة المدى للبحر المتوسط والحوض المتوسطي. ومن ثم، فإن البُعد الاستشرافي كان دائمًا جزءًا من مجالات عمله. ويُعدّ مشروع «المتوسط في أفق عام 2050» ثالث مشروع استشرافي يُطلقه Plan Bleu، بعد مشروعي عام 1989 وعام 2005.

وقد تم إطلاق هذا المشروع في كانون الأول (ديسمبر) 2019، بناءً على طلب بلدان اتفاقية برشلونة، وذلك في سياق تسارع كبير للتهديدات التي تواجه البحر المتوسط. وحُدّدت له ثلاثة أهداف رئيسية تمتد حتى أفق عام 2050:

- استباق تحولات النُظُم البيئية المتوسطية، وخاصة البحرية منها، خلال العقود الثلاثة القادمة، وتحديد الشروط اللازمة لتحقيق قدرتها على الصمود على المدى الطويل؛
- توفير الرؤى والمعطيات المفيدة لتمكين المنطقة من الانتقال نحو تنمية مستدامة، باعتبارها أمرًا ضروريًا لحماية هذه النُظُم البيئية؛
- تحديد المخاطر الكبرى للأزمات أو الانقطاعات، واستباق تلك التي قد يكون لها تأثير سلبي وحاسم على الهدفين السابقين.

تُعدّ تطورات البحر المحور الأساسي لهذا المشروع الاستشرافي. ولكن يُنظر لهذه التطورات في إطار تشابكاتها المتعددة: مع الأحواض المائية، والسواحل، والأنشطة البحرية، وكذلك مع مسار التنمية في المنطقة، ومع التغيرات العالمية التي ستؤثر عليها بشكل متزايد [1].

تتميز منهجية مشروع «المتوسط في أفق عام 2050» بثلاث سمات رئيسية:

- لا يقتصر المشروع على مجرد إسقاط لما قد يحدث في عام 2050، بل يُعدّ تمرينًا استشرافيًا متكاملًا بالمعنى الكامل للكلمة، يدمج الانقطاعات المحتملة، ورؤى الفاعلين حول مستقبل البحر المتوسط، وسيناريوهات متباينة بشأن التطورات الممكنة، بالإضافة إلى بداية رسم مسارات الانتقال نحو السيناريوهات التي يُنظر إليها على أنها مرغوبة. ويجسّد المخطط التالي، المكوّن من خمس مراحل رئيسية، إدماج جميع هذه المقاربات.
- تُؤخذ في الاعتبار كافة أبعاد المستقبل في إطار منظور منهجي شمولي: من الضغوط المباشرة الناجمة عن الأنشطة البشرية، إلى الديناميات البيئية، والسياقات الجيوسياسية والاقتصادية، والتحولات الثقافية والاجتماعية، وأنماط الحوكمة، والتقنيات الحديثة، وغير ذلك.
- اعتمدت المقاربة منهجًا تشاركيًا إلى أقصى حدّ ممكن رغم الظروف التي فرضتها جائحة فيروس كورونا، إذ شارك في المشروع أكثر من مئة خبير [2] من حوالي عشرين دولة، بالإضافة إلى الكثير من المشاورات مع شخصيات شابة وفعاليات من حوض البحر الأبيض المتوسط.

[1] بخلاف المشروعين الاستشرافيين السابقين اللذين أجراهما «بلان بلو»، يتميّز مشروع المتوسط في أفق عام 2050 بأخذ ثلاث مستويات من الترابط المتداخل في الاعتبار: النطاق الجغرافي لاتفاقية برشلونة، والتنمية المستدامة للمنطقة، والتغيرات العالمية على الصعيد الدولي.

[2] من بين المشاركين، هناك خمسة وعشرون عضوًا في مجموعة الاستشراف، لعبوا دورًا رئيسيًا في المشروع.

المراحل الرئيسية للمشروع

دراسة استشرافية من خمس مراحل

الأعمال التمهيدية
تعبئة الموارد
إنشاء شبكة MED 2050

المرحلة 1

بناء القاعدة الاستشرافية: تحليل الاتجاهات العامة، والانقطاعات المحتملة، والمؤشرات الضعيفة، والقضايا الكبرى. إعداد بطاقات تحليلية لحوالي ثلاثين مكوّنًا من مكونات النظام.

المرحلة 2

جمع رؤى متباينة حول مستقبل منطقة البحر الأبيض المتوسط في أفق عام 2050، مع التركيز على آراء الشباب وحوالي خمسين شخصية من المنطقة.

المرحلة 3

بناء سيناريوهات متباينة بالاعتماد على نتائج المرحلتين 1 و2.

المرحلة 4

البناء التشاركي لمسارات الانتقال نحو السيناريوهات المنشودة. صياغة توصيات موجّهة إلى صنّاع القرار.

المرحلة 5

إبراز النتائج والتواصل مع مختلف الفئات والجمهور.

التوعية – التعبئة – تفعيل الحوار
من أجل متوسط مستدام وقادر على الصمود في عام 2050

ثانيًا – اتجاهات بنيوية عميقة

إن التحولات التي ستطال البحر الأبيض المتوسط بحلول عام 2050، كمسطح مائي وكمنطقة جغرافية، ستحدث في سياق يتميز أصلًا بالهشاشة الشديدة والاستثنائية جدا. فالواقع أن منطقة المتوسط تُعدّ ثاني أسرع مناطق العالم سخونة بعد القطب الشمالي، إذ ترتفع فيها درجات الحرارة بمعدل يزيد بنسبة 20% عن المتوسط العالمي. وتُعدّ كذلك من أكثر المناطق التي تعاني من عجز بيئي حاد (أي الفارق بين البصمة البيئية والقدرة البيولوجية للأنظمة الطبيعية). ويُضاف إلى ذلك أن 60% من سكان العالم الذين يعانون من ندرة المياه يتمركزون في هذه المنطقة. وتُعتبر أيضًا أكثر بحار العالم تلوثًا بالبلاستيك، وكذلك الأكثر استنزافًا من حيث الثروة السمكية، حيث إن ثلاثة أرباع مخزون الأسماك يخضع لعمليات صيد غير مستدامة، في حين انخفضت كمية الثروة السمكية بنسبة 30% ما بين عامي 1994 و2017. وعلاوة على ذلك، تُصنّف هذه المنطقة ضمن أهم عشرة بؤر ساخنة للتنوّع البيولوجي على مستوى العالم.

من بين التوجهات الكثيرة التي تناولها مشروع «المتوسط في أفق عام 2050»، فإنّ التغير المناخي، والديموغرافيا، وتمركز الأنشطة هي التي ستترك الأثر الأكبر على البحر، والبيئة، والتنمية المستدامة في المنطقة:

- من المتوقّع أن تتجاوز درجات الحرارة في منطقة البحر الأبيض المتوسط درجتين مئويتين بحلول عام 2040، لتصل إلى 2.3 درجات مئوية في عام 2050. وسيحدث فعليًا في منتصفه ما كان متوقعًا قبل عشرين عامًا لنهاية القرن، مع ما يرافق ذلك من تداعيات كبيرة على الجفاف، والفيضانات، وموجات الحر البرية والبحرية، فضلاً عن ارتفاع منسوب سطح البحر (بمعدل يقارب 40 سم)، مما سيُشكّل تحديًا كبيرًا لحماية السواحل والسكان خلال العقود المقبلة؛

- رغم اكتمال الانتقال الديموغرافي في ثلثي بلدان البحر المتوسط، فإن عدد السكان في المنطقة سيواصل الارتفاع بنسبة تتراوح بين 20 و30% ليبلغ ما بين 630 و690 مليون نسمة في عام 2050، مقابل 520 مليون نسمة حاليًا. وسيأتي هذا النمو بشكل رئيسي من بلدان الشرق والجنوب، التي قد تصل فيها الزيادة السكانية إلى 50%، في حين يُتوقّع حدوث ركود ديموغرافي في بلدان الشمال، التي لن تمثّل سوى 25 إلى 30% من سكان المنطقة بحلول عام 2050، مع انخفاضات حادة في بعض الدول. وستتركّز معظم هذه الزيادات السكانية في المدن الكبرى في الجنوب والشرق، ما سيؤدي، بالنسبة لعدد سكان المدن، إلى زيادة تقارب النصف على مستوى المنطقة ككل، مع بلوغ معدلات التمدّن نسبًا تتجاوز 70% في معظم البلدان.

وسيُطرح بالتالي، بشكل أشد من الماضي، تساؤلٌ حول قدرة هذه المناطق الحضرية على استيعاب هذا العدد الكبير من السكان الجدد (فضلًا عن تدفق السياح)، وفي الوقت نفسه التأقلم مع التغير المناخي؛

- أما التمركز على السواحل فسيشهد تسارعًا إضافيًا، بحيث ستضم السواحل بحلول منتصف القرن على الأقل نصف سكان المنطقة وأنشطتها (مقابل 30 إلى 40% حاليًا)[3]. وهذا الوضع سيطرح مشكلة رئيسية في ما يتعلق بالتخطيط العمراني والبيئي، سواءً لتلك المناطق الساحلية أو فيما يخص تنمية، بل حتى بقاء، المناطق الزراعية والريفية الواقعة داخل اليابسة.

- حتى وإن كان من المتوقع أن يُساهم اللجوء إلى تربية الأحياء المائية في استقرار كميات الصيد (لا سيّما بالنسبة للأنواع الأكثر طلبًا)، وحتى إن لم تتناقص التنوعات البيولوجية البحرية بالضرورة على المستوى العام، فإن النظام البيئي البحري بأكمله سيخضع لتحوّل جذري، إذ سيشهد نوعًا من «الاستوائية»، حيث سيؤدي الاحترار المناخي إلى إعادة تنظيم كبرى وتغييرات جوهرية على مستوى الأنواع، والحيز الحيوي، والإنتاجية البحرية. ارتفاع درجة حرارة البحر سيكون أقل مما هو عليه في اليابسة المحيطة به (+1.2 درجة مئوية)، إلا أن تأثيراته ستكون متعدّدة، خاصة أنه سيكون مصحوبًا بشكل دوري بموجات حرّ بحرية تحمل آثارًا مدمّرة، من قبيل انقراض أنواع المياه الباردة لتحلّ محلها أنواع دخيلة، واضطراب التوازن البيئي للبلانكتون، وانتشار قناديل البحر، وتلف الشعاب المرجانية، وغير ذلك. وباختصار، فإن البحر الأبيض المتوسط في عام 2050 لن يكون هو ذاته البحر الذي نعرفه اليوم.

خلاصة القول، ستواجه المنطقة بشكل متزامن، تأثيرات اختلالات مناخية أشدّ من أي منطقة أخرى في العالم، إضافة إلى زيادة سكانية ملحوظة في بلدان الجنوب، حيث ستتركز الكثافة بشكل كبير في المدن الكبرى وعلى السواحل. وسيُشكّل الاعتماد على تربية الأحياء المائية وتحلية المياه، رغم ما قد يُحدثانه من آثار بيئية سلبية، استجابة ضرورية لكنها ستفرض ضغوطًا متزايدة على الموارد البحرية والبرية، بالإضافة إلى تغيّر بنيوي في النظام البيئي البحري، ومواجهة أوضاع جفاف حرجة تطال جميع الدول دون استثناء. ستتأثر كافة الأنشطة الحيوية في المنطقة، وجميع الأراضي، من الزراعة إلى الطاقة، ومن النقل البحري إلى السياحة، ومن المدن إلى الأرياف، ومن المناطق الساحلية وصولاً إلى الداخل، وذلك في ظل اعتماد متزايد على الخارج على المستويات الغذائية والاقتصادية وحتى السياسية.

[3] تجدر الإشارة إلى أنه ينبغي تناول هذه الأرقام بحذر، إذ إنها تستند إلى بيانات مجمّعة على مستوى الدول المطلة على البحر، وليس فقط على مناطقها المتوسطية.

ثالثًا – عالم غير مستقر مليء بالشكوك والانقطاعات

إلى جانب هذه التوجهات العميقة، تظل هناك شكوك كبيرة على المدى الطويل في مجالات حاسمة مثل الجيوسياسة، والتحولات الثقافية والاجتماعية، والوضع الاقتصادي. فعلى الصعيد الاقتصادي، تثار تساؤلات تتعلق بآفاق النمو العالمي، وقدرة دول المتوسط على إيجاد مكان لها في الثورة الرقمية والصناعية الجارية، ومستقبل قطاعات رئيسية مثل الاقتصاد الأزرق، والسياحة، والنقل، والطاقة. وماذا سيحدث، على سبيل المثال، إذا تسارعت وتيرة الاستغناء عن مصادر الطاقة الأحفورية، أو فُرضت قيود صارمة على بعض وسائل النقل أو على السياحة الجماهيرية؟

كما تستمر الخلافات الحادة بشأن التحولات السياسية والاجتماعية، ومنظومات القيم، مثل مدى تحقق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، والدور المستقبلي لأوروبا في منطقة المتوسط، ومدى تقدم القانون الدولي، وآفاق التعاون داخل المنطقة المتوسطية أو خارجها (مثلًا مع الصين أو أفريقيا)، واستمرار أو توقف عمليات التفكك الداخلي داخل الدول والتشرذم الإقليمي. إن هذه الشكوك الكبرى تبرّر تعدّد السيناريوهات المطروحة في الجزء الرابع من هذا التقرير. ومع ذلك، تبرز حقيقة أساسية لا يمكن إنكارها: نظرًا لما تتسم به بلدان المنطقة من هشاشة شديدة تجاه تغيرات السياق العالمي، وعدم قدرتها على التحكم فيه بالكامل، فإنه يتعيّن على جميع الدول والأقاليم المتوسطية، رغم اختلاف أوضاعها وتفاوت إمكاناتها، أن تتهيأ لعالم بالغ الاضطراب، عالم يُوصَف بمصطلح «VUCA[4]» (تقلّب – عدم اليقين – تعقيد –غموض) وذلك من خلال تنفيذ استراتيجيات متزامنة تجمع بين الاستشراف الاستباقي وبناء القدرة على الصمود.

في الواقع، فإن الانقطاعات المتوقعة تفوق من حيث العدد التوجهات العامة. وباستثناء تلك المتعلقة بسياق التغيرات التكنولوجية والاقتصادية والجيوسياسية العالمية (مثل الحروب والأزمات الاقتصادية وغيرها)، يمكن تصنيف هذه الانقطاعات في أربع فئات رئيسية:

- أولًا، احتمال وقوع اضطراب بيئي يفوق بكثير ما هو متوقع حاليًا، نتيجة احتمال تحقّق نقاط تحول حرجة «نقاط اللاعودة» تُسرّع من وتيرة التغير المناخي بشكل جذري. ويُعتبر هذا الخطر ذو أهمية كبيرة إلى درجة أنه شكّل جزءًا من المبررات المعتمدة في أحد السيناريوهات المطروحة في التقرير. ويمكن ربط هذا الاحتمال أيضًا بفتح ممر بحري في الشمال الشرقي، على طول السواحل السيبيرية، يُستخدم لأغراض النقل البحري؛
- ثانيًا، مجموعة من الافتراضات الممكنة لكنها غير مرجّحة الحدوث، وتتعلق بتحولات جيوسياسية كبرى، مثل: إحلال سلام دائم في منطقة الشرق الأوسط، إعادة النظر بشكل جذري في النظام متعدد الأطراف، انحسار العولمة بشكل حاد يؤدي إلى تقسيم العالم إلى كتل قارية مع قيام محور اندماجي عمودي يربط بين أوروبا والبحر المتوسط وأفريقيا، إنشاء سوق مشترك أورومتوسطي، تأسيس اتحاد مغاربي أو اتحاد للدول العربية، بروز محور أفقي يمتد من الصين إلى الشرق الأوسط إلى بلدان جنوب وشرق المتوسط، إنشاء جمعية متوسطية استشارية منتخبة تُرافقها رئاسة رمزية، اعتبار البحر الأبيض المتوسط «مصلحة عامة عالمية» أو إنشاء اتحاد شمسي متوسطي؛
- ثالثًا، انقطاعات أكثر احتمالًا، ناتجة عن قرارات سياسية ممكنة بشأن قضايا مطروحة حاليًا، مثل: حظر استغلال أعماق البحار الكبرى، توسيع نطاق الحظر الأوروبي بشأن بيع السيارات الجديدة العاملة بمحركات حرارية – المقرر بدء العمل به في عام 2035 – ليشمل المستوى الإقليمي (دول البحر المتوسط)، إطلاق «خطة مارشال» من أجل التكيّف المناخي وتأمين المياه لصالح بلدان الجنوب يتم تمويلها عبر ضرائب، مثلًا على العمليات المالية، ارتفاع حاد في تكاليف أو القيود المفروضة على التنقل (مثل ضريبة الكربون، أو بلوغ «ذروة النقل الجوي»)، التقليص السريع للدعم الموجّه للطاقة الأحفورية، أو فرض حظر صارم على استخدام المواد البلاستيكية؛
- أما في المجال الاجتماعي وأنماط الحياة، فإنّ السيناريوهات المرجّحة تميل إلى تصوّر تحولات بطيئة وتدريجية. ومع ذلك، يمكن الإشارة إلى ثلاثة أمثلة مضادة لانقطاعات محتملة: تغيّر القيم والسلوكيات بوتيرة أسرع من المتوقع نتيجة تصاعد القلق العام إزاء التغير المناخي ووصول أجيال جديدة إلى السلطة، تسارع كبير في اندماج النساء في سوق العمل لا سيما في بلدان الجنوب، وانتقال واسع النطاق لأماكن العمل والحياة إلى الفضاء الرقمي بفضل تقنيات الاتصال الحديثة.

إن الوضع البيئي والاجتماعي المتأزّم الذي تضعنا فيه التوجهات المتوقعة لعام 2050، يبرّر ضرورة الذهاب إلى ما هو أبعد من استراتيجيات التكيف وبناء الصمود، نحو ابتكار حلول جذرية (خارجة عن المألوف) بدورها – وهو ما يُفسّر أيضًا بعض السيناريوهات المطروحة في هذا التقرير.

[4] VUCA: اختصار إنجليزي يشير إلى عالم يتسم بالتقلّب (Volatility)، وعدم اليقين (Uncertainty)، والتعقيد (Complexity)، والغموض (Ambiguity).

رابعًا – رؤى وتحديات المتوسط المستقبلي كما يراها فاعلوه

تُعدّ إحدى السمات المميّزة لمشروع «المتوسط في أفق عام 2050» أنه لم يقتصر على العمل الاستشرافي التقني فقط، بل أضاف إليه مشاورات موسعة مع شباب من بلدان المتوسط، وشخصيات متنوعة من حيث الخلفيات والتخصصات، تناولت رؤاهم لمستقبل المنطقة، وتصوّراتهم لأهم التحديات ذات الأولوية.

إن تحليل المقابلات التي أُجريت مع هذه الشخصيات المتوسطية يفضي إلى نتيجة عامة واحدة: إن مجتمعات البحر الأبيض المتوسط تواجه العديد من الأزمات، وتبرز في أقوال المشاركين الكثير من النقاط المشتركة حول مجموعة من التحديات، من بينها تدهور البيئة، وخطر التهميش الاقتصادي، والتوترات الاجتماعية والسياسية، واتساع فجوة اللامساواة (لا سيّما بين ضفّتي شمال وجنوب المتوسط)؛ بالإضافة إلى قصور أنظمة الحوكمة، والعجز المزمن في تطبيق القانون. وتتسم هذه الرؤى عمومًا بنزعة تشاؤمية تجاه المستقبل، تعتمد في المقام الأول على احتمال حدوث اختلالات بيئية كبرى، وعلى السياق الجيوسياسي المتوتر. وعلى الرغم من حضوره الطاغي، إلا أنه لا يُنظر إلى مفهوم الأزمة بسلبية من الجميع؛ إذ يراه بعض المشاركين مرادفًا للأمل، وفرصة سانحة لصياغة مستقبل مختلف. فالمنطقة المتوسطية ليست فقط مجالًا يراكم الأزمات، بل يُنظر إليها أيضًا باعتبارها مختبرًا للحلول، وفضاء واعدا لتجريب نماذج تنموية مبتكرة قد تكون مصدر إلهام لمناطق أخرى في العالم.

وبغياب إمكانية تلخيص ثراء الاستنتاجات والمقترحات التي أثيرت خلال هذه المقابلات، يمكن الإشارة إلى أن هناك موقفين رئيسيين يتجليان تجاه حجم التحديات المقبلة. فالبعض يرى أن تعقيد هذه التحديات يتطلّب «التركيز على عدد محدود من الأهداف الواضحة، مع تعزيز الوعي بها، والأهم من ذلك وضع استراتيجية واضحة ووسائل فعالة لضمان تحقيقها ومراقبة نتائجها. ومن الأمثلة المطروحة: إدارة المياه ومخاطر التغير المناخي، والحدّ من التلوث البلاستيكي، وإنشاء المناطق البحرية المحمية، وغيرها». وفي المقابل، هناك من يعبّر عن رؤية أكثر جذرية – أحدهم شبّه الوضع بسفينة التايتانيك – قائلًا: «إجراء تعديلات سطحية على النظام لن يجدي نفعًا. ما نحتاج إليه هو تغيير النظام نفسه، بدءًا من النماذج الاقتصادية والبيئية، وصولًا إلى أساليب العمل ومقاييسه». وبين هذين الموقفين المتعارضين، أسفرت المشاورات عن تحديد ثمانية تحديات كبرى ذات أولوية:

- إعطاء الأولوية منذ الآن للتكيّف مع التغيرات المناخية وللوقاية من المخاطر الكبرى؛
- محاولة تفادي التحوّلات غير القابلة للعكس، سواء بالنسبة للبحر أو للأراضي؛
- الاستباق الفعّال للتحولات الديموغرافية والمكانية، من خلال سياسات نشطة في مجال تخطيط وتنظيم استخدام الأراضي؛
- النجاح في التحكم في الترابط الحيوي بين: «المياه – الزراعة / الغذاء – الطاقة – البيئة»[5]؛
- تعزيز القيمة الاستراتيجية للفضاء المتوسطي المشترك، سواء داخل المنطقة أو على المستوى الدولي؛
- تكييف الحوكمة الإقليمية وفي داخل الدول، من خلال تفعيل تطبيق القانون، وتبنّي مبدأ اللامركزية الفعّالة[6] ، والانفتاح على المجتمع المدني؛
- قيادة انتقال عادل للنماذج الاقتصادية القطاعية، بالاستناد إلى المزايا المحلية والخاصة بالمنطقة المتوسطية؛
- وأخيرًا، إدماج البحر الأبيض المتوسط في «مجتمع المعرفة والتحول الرقمي»، على أن يشمل هذا التوجه البيئة والبحر (وثقافتهما).

© Andrii Baidak

[5] مقاربة الترابط الحيوي بين: «المياه – الزراعة / الغذاء – الطاقة – البيئة» تشكّل إطارًا عالميًا لتحليل التفاعلات القائمة بين هذه العناصر، وللتعرّف على أوجه التكامل والتضارب بينها، وكذلك لفهم المنافع المشتركة التي قد تنتج عن إدارتها المتكاملة

[6] مبدأ اللامركزية الفعّالة أو تفويض السلطة النشطة (Subsidiarité active) ويقصد به منح درجة معينة من الاستقلالية لسلطة تابعة تجاه سلطة أعلى منها (وخاصة السلطات المحلية تجاه السلطة المركزية)، مع الإبقاء على إمكانية استثناء هذا التفويض في حالات طارئة أو استثنائية.

ثمانية تحديات كبرى للعمل من أجل البحر الأبيض المتوسط حتّى عام 2050

التحديات المحورية التي تواجه منطقة المتوسط بحلول عام 2050

- إعطاء الأولوية للتكيّف؛
- تعزيز قيمة الفضاء المتوسطي المشترك؛
- الاستباق الفعّال للتحولات الديموغرافية والمكانية؛
- تطوير شكل جديد من الحوكمة المتوسطية، على مستوى الدول والمناطق؛
- تجنّب التحولات غير القابلة للعكس، لا سيما فيما يتعلق بالبحر؛
- تغيير النماذج الاقتصادية مع مراعاة الخصوصيات الإقليمية والوطنية؛
- النجاح في التحكم في الترابط الحيوي بين: المياه – الزراعة / الغذاء – الطاقة – البيئة؛
- السير نحو مجتمع متوسطي قائم على المعرفة، يُدمج البحر والبيئة في صميمه.

خامسًا – ستة سيناريوهات لمستقبل البحر الأبيض المتوسط

إن حجم الشكوك وتنوع الرؤى المستقبلية التي يعبر عنها فاعلو المنطقة، يبرّران، أكثر من أي دراسة استشرافية سابقة أخرى، اللجوء إلى سيناريوهات متباينة حول المستقبل. ولهذا، منح مشروع «المتوسط في أفق عام 2050» مكانة محورية لهذه السيناريوهات. ولا تُعدّ هذه السيناريوهات مجرد سرديات افتراضية، بل هي عبارة عن تركيبة مدروسة من الفرضيات التي تتعلق بأهم المتغيّرات الكبرى في النظام، بهدف إبراز نقاط الاستعصاء أو مجالات العمل الممكنة، سواء على المدى القصير أو المتوسط أو الطويل. وكما يوضّح الجدول التالي، تم بناء ستة سيناريوهات تصف بالتفصيل ست مسارات محتملة حتى عام 2050. وفي هذا الملخص، سنقتصر على تقديم الروح العامة لكل سيناريو.

السيناريوهات الستة لمشروع «المتوسط في أفق عام 2050»

السيناريو الأول: الجمود، تهميش البحر الأبيض المتوسط، والبراغماتية	السيناريو الثاني: صدمات الأزمات والتكيفات القسرية	السيناريو الثالث: النمو بأي ثمن في منطقة متوسطية مفككة
السيناريو الرابع: شراكة أورومتوسطية من أجل انتقال أزرق-أخضر	السيناريو الخامس: نموذج تنمية مستدامة بديل خاص بمنطقة المتوسط	السيناريو السادس: البحر الأبيض المتوسط كمصلحة عالمية مشتركة

السيناريو الأول: الجمود، تهميش البحر الأبيض المتوسط، والبراغماتية

يمثل هذا السيناريو امتدادا للتوجهات الحالية، أي سيناريو «استمرار الوضع القائم» *(Business as usual)*. ويصف منطقة مشلولة بفعل العديد من العقبات وبسبب مماطلة صناع القرار، سواء كان ذلك اختيارًا واعيًا أو نتيجة غياب الوعي بحجم التحديات الحقيقية. ينعكس هذا الجمود في التدهور المستمر للنظم البيئية، وتشظي المجتمعات، وتصاعد النزاعات حول الوصول إلى الموارد، وتهميش المنطقة على الساحة العالمية. وفي سياق عولمة رقمية تهيمن عليها كل من الولايات المتحدة والصين، مع تقدم ضعيف للقانون الوطني والدولي، يتميز هذا السيناريو بارتفاع درجات الحرارة بمقدار 2.3 درجات مئوية في عام 2050، ونمو اقتصادي ضعيف في الشمال، ونشاط اقتصادي أكثر حيوية في الجنوب (لكن أقل مما كان في العقود الماضية)، إلى جانب استمرار ظاهرة المدن الكبرى (الميتروبولية) وتمركز الأنشطة على السواحل. وتزداد فجوة الثقة تجاه المؤسسات فوق الوطنية، في ظل إعطاء الأولوية غالبًا للانغلاق الوطني والاستقلالية. ويستمر تدهور البيئة، لا بسبب نقص القوانين، بل نتيجة الإهمال وضعف الرقابة. ويؤدي التهميش الجيوسياسي والاقتصادي لمعظم الدول إلى زيادة التفاوتات الاجتماعية وتصاعد التوترات وارتفاع البطالة وتزايد تدفقات الهجرة. ويستمر هذا الجمود السياسي والمؤسسي لأنه يتم اللجوء إلى إجراءات إعادة التوزيع لتجنب الانفجارات الاجتماعية. وتتأرجح المجتمعات المدنية بين البراغماتية والاستسلام والاحتجاج، لكنها تفتقر إلى التنظيم الكافي لإحداث تغيير سياسي فعلي. وتتكيف الدول، المقيدة بشكل متزايد بسبب الديون، مع الأزمات باسم السيادة السياسية والغذائية والطاقة، والتي تتحول إلى شعارات جامعة. وفي ظل هذا الجمود العام، لا يتم اعتماد سوى إجراءات براغماتية وانتقائية للحفاظ على بعض الأولويات التي تُعتبر أساسية، مثل مجال المياه (عبر التحلية) ومجال الطاقة، إلى جانب إجراءات رمزية لحماية بعض المناطق أو الأنواع المهددة بشدة، وتشجيع الاقتصاد الأزرق

السيناريو الثاني: صدمات الأزمات والتكيفات القسرية

في ظل هذا السيناريو، نشهد تتابعًا وتراكمًا للأزمات والصدمات، مما يُجبر الدول والمجتمعات على التكيّف المستمر بشكل عاجل. وتقود هذه الأزمات، وما ينجم عنها من كوارث متلاحقة بفعل تأثير الدومينو، إلى زعزعة استقرار المجتمعات بأكملها، يليها إنشاء آليات تكيّف تنتهي إلى تشكيل شبكات محلية من أجل الصمود. ويظل السياق العالمي شديد التوتر، مع وجود مخاطر كبيرة لحدوث أزمات اقتصادية أو مالية، وتزايد التوترات الجيوسياسية، ويُشكّل تحقّق نقطة أو عدة نقاط تحول مناخية حرجة *(tipping points)* عاملًا مُفجّرًا رئيسا. وتكون منطقة البحر الأبيض المتوسط، بحكم هشاشتها العالية، أكثر تأثرًا من غيرها بهذه الأزمات، وخاصة نتيجة تكرار الكوارث البيئية (مثل موجات الحر، والإجهاد المائي الحاد، والحرائق العملاقة، والفيضانات، وموجات الحر البحرية، وغيرها). في مواجهة هذه الأحداث القصوى، تُصبح السلطات السياسية أقل قدرة على الاستجابة، ما يفسح المجال أمام ظهور أنظمة سلطوية تقدم نفسها كـ«منقذة». وتنغلق اقتصادات الحوض على نفسها، فيما تهمل البُنى التحتية، بما في ذلك الحضرية، بشكل كبير، وتُلغى أغلب مشاريع التعاون مثل تلك المتعلقة بالبحر أو الطاقات المتجددة. وتواجه المجتمعات بإمكاناتها المحدودة هذه الطوارئ المتكررة، خصوصًا المناخية والغذائية والصحية، في ظل غياب التوقعات المسبقة من الحكومات وضعف السياسات الهيكلية. ورغم هذه الأزمات المزمنة، ونتيجة لها في الآن ذاته، تنجح المجتمعات، على مستوى الأقاليم، في تجاوز النزعة الفردية والسباق التنافسي الشامل، والتحرك بروح التضامن في مواجهة الأزمات المتعاقبة، وتنظيم نفسها ذاتيًا. يصبح التكيّف وبناء الصمود ضرورة وجودية, دون أن يمنع ذلك من بروز نزعات انطوائية قومية أو جهوية، وتوترات حادة بين الجماعات قد تصل إلى انفصال بعض المناطق. وهكذا، تُقابل نزعة إعادة التمركز السلطوي وشبه العسكري، بنزعة أخرى نحو الانغلاق داخل جماعات أصغر سواء عائلية أو إثنية أو مع المحيط القريب.

© Jef Wodniack

السيناريو الثالث: النمو بأي ثمن في منطقة متوسطية مفككة

يقوم هذا السيناريو على اعتبار النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل المحركين الأساسيين في إطار الدفاع عن المصالح الوطنية. وفي عالمٍ تحكمه المنافسة العالمية على الموارد والأسواق، تبقى التعاونات الإقليمية أو الدولية محدودة ومتقلّبة. يُعتبر الاقتصاد الهدف المركزي للتنمية والأداة الأساسية المُعتمدة في جميع القطاعات، مثل الطاقة، والزراعة والموارد الغذائية، والسياحة، والنقل، والمياه، والمخاطر البيئية، بل وحتى إدارة البحر. وتتداخل في هذا السيناريو الليبرالية والاقتصاد الموجَّه والحماية الاقتصادية، في منطق يهدف إلى تعزيز القوة الوطنية للدول، واستغلال مزاياها المقارنة أو الريعية. وتعتمد هذه المنظومات الاقتصادية، سواء كانت حكومية أو خاصة، على تحالفات وتعاونات خارج منطقة المتوسط، مما يولّد تنافسات بل وحتى صراعات. وتؤدي تقلبات الشراكات إلى عدم استقرار بنيوي، وتُفاقم خطر تفكك المنطقة المتوسطية. وتتجه بعض البلدان نحو أفريقيا لاقتحام أسواق جديدة مرتبطة بنموها الديموغرافي القوي، فيما يعزز آخرون علاقاتهم مع آسيا. أما في الشمال، فيحاول الاتحاد الأوروبي، من جهة، تجاوز نقاط ضعفه في المنافسة العالمية عبر الاستثمار في التكنولوجيات الحديثة بما فيها الطاقة، ومن جهة أخرى، يراهن على سياسة جوار مع الجنوب تقتصر على تعاونات اقتصادية ثنائية. ويُصبح التوظيف الأولوية القصوى في كل مكان، لكن ذلك يتماشى في الوقت ذاته مع استبدال العمل البشري بالروبوتات والذكاء الاصطناعي وظهور ازدواجية في أسواق العمل وفي الأقاليم.

وتؤدي الأولوية المعطاة للكفاءة الاقتصادية والسعي إلى تحقيق ربحية رأس المال على المدى القصير إلى تعزيز منطق الاستغلال المكثّف للموارد البرية والبحرية. وبالتالي، تُهمّش اعتبارات الاستدامة في معظم المجالات، مما ينعكس في تدهور مستمر للتنوع البيولوجي البري والبحري، وفقدان العديد من النظم البيئية وخدماتها. ويُستثنى من هذا التهميش البيئي بعض الاستثمارات، مثل خدمات المدن (المياه، معالجة النفايات، وغيرها)، والحد الأدنى من الامتثال لمعايير التصدير، أو حتى حماية الطبيعة لأغراض سياحية. لكن هذه الجهود لا تكفي لتفادي الصدام المباشر مع الحدود البيئية على الصعيدين المحلي والعالمي، وذلك قبل نهاية الفترة الزمنية المدروسة.

© Maxiphoto

السيناريو الرابع: شراكة أورومتوسطية من أجل انتقال أزرق-أخضر

يقوم هذا السيناريو على نجاح التعاون متعدد الأطراف بين الاتحاد الأوروبي ودول البحر الأبيض المتوسط الأخرى، مما يمكّن المنطقة بحلول عام 2050 من تحقيق الحياد الكربوني في غالبية الدول، مع اندماج جيد في العولمة. ويأتي هذا الخيار بعد فترة تدهور بيئي حاد، تليها ضغوط اجتماعية قوية تؤدي إلى صحوة سياسية إقليمية. ورغم صعوبة البدايات، فإن الدروس المستخلصة من فشل الحلول الأحادية أو الثنائية للأزمات الصحية والسياسية والبيئية الماضية، إلى جانب فرص التمويل الأوروبي لمشاريع ذات مصلحة مشتركة (مثل المناخ والطاقة)، قد تغيّر مسار الأمور. وفي مرحلتها الأولى، تقوم الاستراتيجية على إطلاق انتقال أزرق-أخضر على مستوى المنطقة، يستند إلى التكنولوجيا والحوافز الاقتصادية، عبر توسيع نطاق الاتفاق الأخضر الأوروبي ليشمل دول جنوب المتوسط، مع تبني تصور للتنمية المستدامة يدمج الاقتصاد والبيئة، والاستثمار بكثافة في الرقمنة والاقتصاد الأزرق والانتقال الطاقي. وفي مرحلة لاحقة، تؤدي نجاحات هذا التعاون إلى إنشاء سوق مشترك أورومتوسطي. وتُعدّ الأدوات الاقتصادية (خفض الدعم الموجه للطاقات الأحفورية، دعم الأنشطة البيئية، وغيرها) والابتكار، المحركين الرئيسيين لهذا السيناريو. ويُطبّق نظام سريع لنقل الابتكارات البحثية إلى الفاعلين الاقتصاديين، لا سيّما في مجالات التحول الأخضر والأزرق مثل الموارد المعدنية والطاقة والغذاء (الهندسة البيولوجية، الزراعة المدعومة بالمجسّات، والطاقات المتجددة البحرية والبرية، والمركبات الكهربائية، والهيدروجين، وغيرها). كما ترافق ذلك جهود كبيرة في التدريب، ودمج التقنيات الرقمية في مختلف المهن، بما في ذلك مجالات قياس استدامة نظم الإنتاج. ويجذب هذا التكامل الفعّال بين الابتكار والاقتصاد والبيئة، رؤوس أموال ضخمة، معظمها أوروبية. غير أن هذه السياسات، التي تقوم على التقنية كحلّ *(Techno-solutionism)*، والتركيز على الآفاق السوقية، لا تجيب إلا عن جزء من التحديات البيئية. كما تطرح مشكلات تتعلق بالتوزيع غير المتكافئ لتكاليفها ومنافعها، والوصول غير المتكافئ إلى الابتكار، مما يحدّ من فعاليتها وتأثيرها الشامل.

© Perszing1982

السيناريو الخامس: نموذج تنمية مستدامة بديل خاص بمنطقة المتوسط

مثل السيناريو السابق، يُعدّ هذا السيناريو أحد المسارات الممكنة نحو تنمية مستدامة للمتوسط. غير أن محركات التغيير هنا ليست أوروبا أو الاندماج في العولمة أو التكنولوجيا، بل هي ضغوط دولية أشدّ قوة لحماية البيئة، وعلاقات شمال-جنوب أكثر توازنًا في المتوسط، ومشاركة قوية من الأقاليم والمجتمعات المدنية. الهدف هو الوصول إلى تنمية مستدامة قوية [7]، عبر تحول طويل الأمد ومدروس في أساليب وظروف المعيشة، والنماذج الاقتصادية، وأشكال الحوكمة، مع احترام تنوع الثقافات والخصوصيات الوطنية والمحلية. وبعد إدراك المآزق الناجمة عن الانتظارية البيئية والتنمية المختلّة، تتعهد دول حوض المتوسط مجتمعة بخوض مسار انتقالي نحو التنمية البيئية، مع مراعاة مكامن القوة والضعف الخاصة بالمنطقة. في مرحلة أولى، تتم تعبئة المجتمعات المدنية والأقاليم، مما يُتيح إنشاء شبكات تبادل للممارسات الجيدة، بما في ذلك تبادلات بين الجنوب والشمال. وبعد ذلك، تُتخذ مبادرات جذرية على المستويين المؤسسي والاقتصادي. وفي سياق تراجع العولمة، الذي يقدّر التنمية الذاتية للأقاليم، تُبنى شراكة عادلة، تستند إلى تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب، وحوكمة مُجدّدة. ويتمثل الهدف المزدوج في تقليص الفجوات الإقليمية، وإدارة بعض الموارد كخيرات مشتركة، من حماية البحر والتراث إلى البحث العلمي. وفي جميع المستويات، يُركّز على حزمتين من الأولويات.

أولًا، التكيّف مع التغير المناخي، وتقليص مواطن الضعف تجاه المخاطر، والحدّ من التبعيات الخارجية. ثانيًا، التحوّل نحو نماذج جديدة للنشاط الاقتصادي وتخطيط الأقاليم في جميع المجالات (مثل الزراعة والسياحة والطاقة وإطار الحياة الحضرية والنقل وإدارة البحر والسواحل، وغيرها). وتستلهم هذه النماذج الطبيعة كأساس، لتستجيب في آنٍ واحد لأهداف الاستدامة القوية التي تُعطي الأولوية للموارد الحيوية مثل المياه، والتربة، والحفاظ على النظام البيئي البحري، ولتلبية الاحتياجات الأساسية، وتوفير فرص العمل، وتقليص معدلات الفقر. وتلعب الثقافات والأديان والمجتمعات المدنية في سياق تبدّل الأجيال دورًا محوريًا في الحوار المتبادل والمشاركة عبر إسهاماتها وتعاوناتها المتعددة، في بناء أخلاقيات جديدة وتعددية ثقافية أصيلة، وكذلك في ترسيخ انتقال عادل. وانطلاقًا من توقعات واقعية للفرص والمخاطر في العقود القادمة، يصبح من الضروري وبشكل عاجل ابتكار نموذج تنموي جديد خاص بمنطقة المتوسط، قائم على مفهوم الاستدامة القوية. من شأن هذا النموذج أن يجمع بين ديناميكية المجتمعات والتخطيط على المدى القصير والمتوسط والطويل. وسيحظى هذا النموذج بمكانة نموذجية على المستوى العالمي.

© Marco Mulargia

[7] دون التقليل من أهمية الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للتنمية المستدامة، يُركّز مفهوم الاستدامة القوية على قيمة الخدمات التي تقدمها الطبيعة وعلى ضرورة الحفاظ عليها بشكل مطلق، وخاصة تلك المعرضة لتهديدات لا رجعة فيها. وعلى عكس الاستدامة الضعيفة، لا يُسمح في الاستدامة القوية باستبدال رأس المال الطبيعي (الذي يجب نقله للأجيال القادمة) برؤوس أموال اصطناعية مثل البنى التحتية أو التقنيات.

السيناريو السادس: البحر الأبيض المتوسط كمصلحة عالمية مشتركة

ينطلق هذا السيناريو الأخير من تدهور البحر الأبيض المتوسط بوتيرة سريعة جدًا، بحيث يُثير ردّ فعل عالمي قوي على مستوى المجتمعات والدول والمنظمات الدولية. وابتداء من ثلاثينيات القرن الحالي، تنشأ فكرة مفادها أن هذا البحر، الذي يُعدّ نقطة ساخنة للتنوع البيولوجي على مستوى الكوكب، لا يمكن إنقاذه إلا إذا اعتُبر مصلحة عالمية مشتركة.

وتأتي هذه الرؤية ضمن سياق مزدوج يتمثل في التعبئة العالمية حول قضايا المحيطات، والاعتراف بالواجبات تجاه الطبيعة وحقوق الأجيال المستقبلية. ويُصبح هدف استعادة البحر الأبيض المتوسط بشكل نموذجي أولوية للمجتمعين الدولي والإقليمي، اللذين يقرران تمويل برنامج طموح لإعادة تأهيل جودة هذا البحر. وتُكمّل هذه المبادرة الجهود الجارية في إطار خطة عمل المتوسط واتفاقية برشلونة. وبوصفه نموذجًا مصغّرًا للقضايا الكوكبية، يتحول البحر المتوسط إلى مختبر واسع لإدارة الخيرات المشتركة، وإلى فضاء مشترك للرصد والعمل على مستويات متعددة، كما يُصبح أداة قوية للتعاون بين المجتمعات المدنية، والأقاليم، والدول الساحلية، وبقية العالم. وتُجسّد هذه الإدارة الجماعية عبر إنشاء مؤسسة خاصة، تُموّل بموارد عامة وخاصة في آنٍ معًا، وتُمدد هذه الإدارة المنطقية لتشمل دورة المياه الإقليمية بأكملها، من المنبع إلى المصب. فالحرص على الوضع الجيد للبحر، بما في ذلك الحفاظ على تنوعه البيولوجي، والإدارة المستدامة لإنتاجيته على المدى الطويل، وتقليص الملوثات، يتطلّب أن تنطلق الاستدامة من البحر نفسه، ثم تصعد تدريجيًا نحو الأنهار. ونتيجة لذلك، تصبح الأنشطة البشرية المؤثرة على البحر خاضعة لتنظيم صارم، بدءًا من الأنشطة البحرية والمناطق الساحلية، وصولًا إلى كامل الأحواض المائية. وتتحول دورة الغلاف المائي إلى أداة لحوكمة شاملة جيدة. وفي النهاية، يصبح البحر الأبيض المتوسط، الذي يجسّد كل هذه الجهود، رمزًا لنهضة متوسطية جديدة، تُبنى بشكل جماعي وبالانسجام مع الطبيعة. وباختصار، تنتقل مسؤولية حماية البحر الأبيض المتوسط من كونها مسؤولية المؤسسات فقط، إلى مسؤولية جميع الأطراف، على المستوى العالمي أيضًا.

© Damocean

سادسًا – الخاتمة والتوجهات المستقبلية

تُستخلص من هذا المشروع الاستشرافي حول البحر الأبيض المتوسط في أفق عام 2050 النتائج التالية:

- ما لم تحدث تحوّلات جذرية كبرى، فإن البحر الأبيض المتوسط سيكون بحلول عام 2050 في وضع أكثر خطورة بكثير من اليوم، مع تحوّل كبير في النظام البيئي البحري بأكمله، وتدهور عام في الشروط البيئية الملائمة للعيش في جميع أراضيه؛
- ستُضاف إلى الأسباب الداخلية لهذا الوضع، هشاشة المنطقة واعتمادها الكبير على عوامل خارجية لا تتحكم فيها بشكل كاف، مثل المناخ والسياق الاقتصادي والجيوسياسي؛
- إن الانتظارية وسياسة الخطوات الصغيرة ليستا حلّين مستدامين وقابلين للاستمرار على المدى الطويل؛ فإزاء الانقطاعات المتوقعة والوشيكة، ستكون هناك حاجة إلى حلول جذرية وغير تقليدية؛
- إلى جانب التوجهات العميقة المقلقة بالفعل، لا يمكن استبعاد مخاطر الأزمات الخطيرة والانهيارات المحلية، مما يجعل الأولوية القصوى هي الاستعداد لها، عبر الانخراط السريع في سياسات التكيّف مع التغير المناخي وبناء القدرة على الصمود والوقاية من التحولات غير القابلة للعكس؛
- شيئًا فشيئًا، لن تتمكن منطقة البحر الأبيض المتوسط من الاعتماد فقط على قدراتها الذاتية لتجاوز التحديات القادمة، وهو ما يبرز أهمية انخراطها الفاعل في السياسات العالمية؛
- إن جميع سيناريوهات التنمية المستدامة تفترض وجود أشكال جديدة من التعاون والشراكة، سواء بين أوروبا وضفتي الجنوب والشرق، أو بين دول الجنوب نفسها (جنوب–جنوب)، أو بين المتوسط والمناطق المجاورة (مثل أفريقيا)، أو مع المجتمع الدولي بأسره؛
- وبشكل أوسع، فإن الابتكارات في مجال الحوكمة (مثل اللامركزية وتعبئة المجتمعات المدنية، وتطبيق القانون وتوسيعه، وآليات التحفيز والتحويلات الاقتصادية، وتحسين جودة المعلومات وغيرها) تُشكّل حلولًا أساسية لدعم التحولات الواجب تنفيذها؛
- رغم استمرار العقبات أو القيود التي تعرقل العمل، لا تزال هناك هوامش واسعة للتحرك والتقدّم، ومنها: تعزيز نقاط القوة الكامنة الخاصة بالمتوسط (مثل التنوع الثقافي والقدرات العالية على التكيف وإمكانيات الطاقات المتجددة والطاقات الشبابية في بلدان الجنوب، وغيرها)؛ والفرص المتاحة على المستوى الدولي (مثل قانون المحيطات والتمويلات المخصّصة للمناخ والتنوع البيولوجي، وغيرها)؛ والإمكانات غير المستغلة للتعاون وتعبئة الذكاء الجماعي الإقليمي؛ والضغط الناجم عن المخاطر والتوقعات الاجتماعية ورغبة المزيد من الفاعلين الاقتصاديين أو الأقاليم في تعديل نماذج التنمية استجابة لهذه التحديات (على سبيل المثال في مجال السياحة الجماعية أو الاقتصاد الأزرق) والوعي المتنامي بالمكاسب والابتكارات العديدة المتوقعة من الممارسات البيئية الأكثر استدامة (مثل الاقتصاد الدائري والحلول المستندة إلى الطبيعة والإدارة الجماعية للموارد المائية والزراعة البيئية، وغيرها). ولا ينبغي أن نغفل عن آفاق العائد المزدوج المتوقع من تحديث أنماط الحوكمة والتمويل، عبر تجديد طيف واسع من الأدوات، مثل أنظمة القياس والرصد، وإدارة الموارد المشتركة، وتخطيط استخدام الأراضي، والقانون، والحوافز الاقتصادية، والتخطيط البيئي، أو حتى الضرائب التي تدمج بين العدالة الاجتماعية وفرص العمل وحماية البيئة وغيرها.
- وكما يُشير إليه التقرير، من الممكن اليوم التوصل إلى اتفاق، بغض النظر عن السيناريو المتبع، على حد أدنى من «التدابير مضمونة الجدوى»[8]. غير أن ذلك لن يكون كافيًا في مواجهة الانقطاعات البيئية والاجتماعية المقبلة. لا يوجد في الواقع خيار آخر سوى اتباع نهج إرادي واعتماد مسارات انتقالية محددة. وسيُتيح ذلك تعبئة سريعة لهوامش التحرك التي تم عرضها أعلاه، ضمن رؤية عادلة، تحفظ الأساسيات، ومُكيّفة مع خصوصيات كل إقليم. وسيكون من أولويات «بلان بلو» تيسير هذا العمل المتعلق بالتحولات، من خلال تنظيم تفكير أكثر عمليّة، على مستوى المناطق الفرعية، حول هذه المسارات على المدى المتوسط والطويل، استكمالًا لهذا التقرير. ونذكّر مجددًا أن التحدي لا يقتصر فقط على تجنّب الكوارث المستقبلية أو إدارتها، بل يتمثل أيضًا في جعل المتوسط مختبرًا حقيقيًّا للحلول المبتكرة سواء من أجل حماية البحار، أو لتحقيق تنمية بيئية في مناطق كبرى. ومن شأن مشروع كهذا أن يُصبح نموذجًا يُحتذى به عالميًا. وسيُنظّم «بلان بلو» جلسات تفكير أكثر تطبيقية على مستوى المناطق الفرعية لحوض المتوسط، حول هذه المسارات على المدى المتوسط والطويل.

[8] تُقترح قائمة أولية بها في نهاية التقرير.

بعض التوجهات الإحصائية المتوقعة في أفق عام 2050 [9]

المتغيّرات	2020	2050
المناخ	ثاني أسرع منطقة في العالم تشهد احترارًا بعد القطب الشمالي. في عام 2020، سجّلت زيادة قدرها **+1.5 درجة** مئوية مقارنةً بالفترة ما قبل الصناعية.	وفقًا لسيناريوهات شبكة خبراء البحر الأبيض المتوسط لتغير المناخ والبيئة (MedECC) **+2.2 درجة** مئوية (بين +2 و+2.5 درجة مئوية).
السكان (بالملايين من السكان)	الشمال 196 مليون الجنوب 202 مليون الشرق 124 مليون **الإجمالي 522 مليون**	الفرضية العليا: الشمال 200 مليون / الجنوب 315 مليون / الشرق 174 مليون **الإجمالي 689 مليون** الفرضية المتوسطة: الشمال 179 مليون / الجنوب 293 مليون / الشرق 157 مليون **الإجمالي 630 مليون** الفرضية الدنيا: الشمال 172 مليون / الجنوب 264 مليون / الشرق 146 مليون **الإجمالي 582 مليون**
	نسبة السكان الذين تزيد أعمارهم عن 65 سنة: الشمال: 21.4% الجنوب: 6.4% الشرق: 8.06%	نسبة السكان الذين تزيد أعمارهم عن 65 سنة (الفرضية العليا): الشمال: 35.5% الجنوب: 14% الشرق: 20% نسبة السكان الذين تزيد أعمارهم عن 65 سنة (الفرضية الدنيا): الشمال: 30.5% الجنوب: 11.7% الشرق: 16.8%
التحول الحضري (نسبة التمدّن)	تحتفظ عدة دول في **الجنوب والبلقان** (10) بنسبة **سكانية ريفية مرتفعة** (بين 35% و57%). متوسط معدل التمدّن في منطقة المتوسط: **72%**.	**لدى جميع دول البحر الأبيض المتوسط نسبة سكانية حضرية تقارب أو تتجاوز 70%، باستثناء مصر (55%).** متوسط معدل التمدّن في منطقة المتوسط: **82%**.
الصيد وتربية الأحياء المائية (بالملايين من الأطنان)	**معدل الصيد الجائر: 73% في عام 2020، و 58% في عام 2021.** الصيد: 1994: 1.08 مليون طن 2015: 0.75 مليون طن 2020: 0.8 مليون طن **2021: 0.66 مليون طن** **تربية الأحياء المائية: 3,2 مليون طن** (2021)	**معدل الصيد الجائر: أقل من 50%** **الصيد**: بين **0,6 و 1 مليون طن**. **تربية الأحياء المائية**: بين **4 و 5 ملايين طن**.
التنوع البيولوجي البحري	البحر الأبيض المتوسط: **نقطة ساخنة للتنوع البيولوجي العالمي** (يضم 18% من أنواع الكائنات الحية في العالم، منها 28% مستوطنة)، لكنه مهدّد بشدة (**8% من هذه الأنواع مهددة بالانقراض**).	**تحوّل نوعي كبير في النظم البيئية البحرية**: اتجاه نحو استوائية الأنواع، مع **اختفاء بعض الأنواع المحلية (حوالي 20%)**.
التلوث البلاستيكي	البحر الأبيض المتوسط هو **المنطقة البحرية الأكثر تلوثًا بالبلاستيك في العالم**: نسبة التلوث فيه أعلى بثماني مرات من المتوسط العالمي. 260 ألف طن (عام 2015).	من المتوقع أن تزداد كميات تصريف البلاستيك في البحر **بمقدار 1,5 إلى 2 مرة** (المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - OCDE).
خطر ندرة المياه	**180 مليون شخص في الجنوب والشرق يواجهون ندرة مائية** (أقل من 1000 متر مكعب للفرد في السنة). **80 مليون شخص في وضع ندرة مائية قصوى** (أقل من 500 متر مكعب للفرد في السنة). 75% من الموارد المائية موجودة في الشمال.	**290 مليون شخص في جنوب وشرق** البحر الأبيض المتوسط. بحلول عام 2050، **سيعاني تقريبًا جميع السكان المحيطين بحوض المتوسط من ندرة المياه** الناجمة عن موجات الجفاف.
الطاقة الأولية	لعام 2018: **الطلب على الطاقة: 1,022 مليون طن مكافئ نفط** - الشمال: 614 مليون طن مكافئ نفط - الجنوب والشرق: 408 مليون طن مكافئ نفط، منها: • **الطاقة الأحفورية** (نفط، غاز، وفحم) في المنطقة: **777 مليون طن مكافئ نفط** (76% من إجمالي الطلب). الشمال: 399 مليون طن مكافئ نفط، أي 65% من مزيج الطاقة. الجنوب والشرق: 379 مليون طن مكافئ نفط، أي 93% من مزيج الطاقة. • **الطاقة المتجددة: 120 مليون طن مكافئ نفط** (12% من إجمالي الطلب). الشمال: 91 مليون طن مكافئ نفط، أي 15% من مزيج الطاقة. الجنوب والشرق: 29 مليون طن مكافئ نفط، أي 7% من مزيج الطاقة. • **الطاقة النووية: 124 مليون طن مكافئ نفط** (12% من إجمالي الطلب). الشمال: 124 مليون طن مكافئ نفط، أي 20% من مزيج الطاقة. الجنوب: 0	السيناريو المرجعي: **الطلب على الطاقة: 1,404 مليون طن مكافئ نفط (+37%)**. الشمال: 543 مليون طن مكافئ نفط (–11,5%). الجنوب والشرق: 861 مليون طن مكافئ نفط (+111%) منها: • **الطاقة الأحفورية** (نفط، غاز، وفحم) في المنطقة: **1,026 مليون طن** مكافئ نفط (73% من إجمالي الطلب). الشمال: 60% من مزيج الطاقة. الجنوب والشرق: 82% من مزيج الطاقة. • **الطاقة المتجددة: 268 مليون طن مكافئ نفط** (19% من إجمالي الطلب.) الشمال: 29% من مزيج الطاقة. الجنوب والشرق: 13% من مزيج الطاقة. • **الطاقة النووية: 110 مليون طن مكافئ نفط** (8% من إجمالي الطلب.) الشمال: 58 مليون طن مكافئ نفط، أي 14% من مزيج الطاقة. الجنوب: 52 مليون طن مكافئ نفط، أي 6% من مزيج الطاقة.

[9] المصادر: 1.المناخ : شبكة خبراء البحر الأبيض المتوسط لتغير المناخ والبيئة (MedECC)؛ 2.السكان: بلان بلو؛ 3.التحول الحضري (معدل التمدّن): مكتب إحصاءات الأمم المتحدة؛ 4.الصيد، وتربية الأحياء المائية، والتنوع البيولوجي البحري: منظمة الأغذية والزراعة (الفاو). حالة مصايد الأسماك في البحر المتوسط والبحر الأسود، الفاو، 2022.؛ كول، مارتا، وآخرون. «تنوع الحياة البحرية في البحر الأبيض المتوسط: التقديرات، الأنماط، والتهديدات»PLOS ONE، المجلد 5، العدد 8، 2 آب (أغسطس) 2010.؛ 5.التلوث البلاستيكي: بلان بلو ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE)؛ 6.خطر ندرة المياه: بلان بلو؛ 7.الطاقة الأولية: المرصد المتوسطي للطاقة (OME).

Med2050.org
Planbleu.org
الرقم الدولي المعياري 978-2-912081-72-8

ONU programme pour l'environnement

Plan d'action pour la Méditerranée
Convention de Barcelone

Plan Bleu

MED2050
Building the Mediterranean future together
Construisons ensemble l'avenir de la Méditerranée
لنبنِ معًا مستقبل المتوسّط